

## اقتصاد

رئيس اتحاد الفلاحين لـ «الوطن»؛

# الحكومة تعوض ٢٠ بالمئة فقط من أضرار الفلاحين

## ٧٤٠ ألف فلاح مدين للحكومة بقروض قيمتها ٢٧ مليار ليرة

قصي أحمد المحمد

أكد رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح الإبراهيم في حوار لـ«الوطن» أن نسب صرف التعويض لا تزيد على ٢٠ بالمئة فقط من تكاليف الموسم المتضرر، مبيّناً أنه تم صرف ٦,٥ مليارات تعويضات منذ تأسيس الصندوق حتى تاريخه، استعاد منها ٢٢٨ ألف فلاح فقط.

وأعاد الإبراهيم أسباب انخفاض نسب صرف البالغ للمالية المخصصة من الحكومة تعويضات للفلاحين إلى طبيعة النص التشريعي الذي يحكم صندوق دعم الإنتاج الزراعي.

وأشار الإبراهيم إلى وجود ٢٧ ملياراً نمواً مالية على الفلاحين من الفلاحين، أي هناك ٧٤٠ ألف فلاح مختلفون عن تسديد الذمم المالية للقروض، لافتاً إلى أنه سيتم منح القروض هذا العام للفلاح بريء الذمة فقط، موضحاً أنه تتم دراسة هذه القروض لإعادة جدولتها وتقسيمها على مدار عشر سنوات.

وبين الإبراهيم أن خسائر المنظمة الفلاحية بلغت نحو ٥ مليارات ليرة، لافتاً إلى أنه تم دراسة عدة مشروعات استثمارية للاتحاد سيتم تنفيذها بعد توفير التمويل اللازم لها، لافتاً إلى أنه يتم الإعلان عن استيراد ٤ آلاف جزار سيتم بيعها بالتقسيط للفلاحين.

وطالب رئيس الاتحاد الحكومة ومجلس الشعب بالنظر في حالة مزارعي القطن هذا العام لتعويضهم بسبب خسارتهم لكون المحصول إستراتيجياً، لأنه في حال عدم التعويض قد يجعل الفلاحين يعزفون عن زراعته في المواسم القادمة. وأشار رئيس الاتحاد إلى وجود مبيدات زراعية وأدوية حيوانية وبيذور مهريه ذات مصدر تركي، ما أدى إلى تراجع في إنتاج المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة.

وقفا يلي نص الحوار كاملاً:

• ما دور الاتحاد في تليل الصعوبات التي يعانيها الفلاحون؟

تقوم المنظمة الفلاحية بالعمل على تذليل كل الصعوبات التي تعترض النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتقديم التسهيلات كافة للفلاحين لضمان استمرار عملهم، وضمن هذا الإطار قام الاتحاد بالاتفاق مع المؤسسة العامة للمباني لشراء ٤٠٠ رأس من الأبقار الحوامل والباكابر كدفعة أولى لبيعها للفلاحين والمربين بالتقسيط وبأسعار مفيولة. إضافة إلى ذلك، يعمل الاتحاد حالياً على تأمين مستلزمات المزارعين كافة من آلات زراعية وخاصة الجرارات من خلال استيرادها من الدول الصديقة، والاتحاد حصل على موافقة من الحكومة مؤخراً لاستيراد ٤ آلاف جزار من الهند، وتم الإعلان عنها حالياً للمرة الثالثة، وخلال أسبوعين سيستبح تاريخ استلامها

بعد فض العروض، وسيتم بيعها بالتقسيط للمزارعين عن طريق المصرف الزراعي. كما أن الحكومة سمحت للشركة التي ستقوم باستيراد الجرارات واستيراد الحصادات أيضاً عن طريق الاتحاد، إضافة إلى أن الشركة العامة لتوزيع الجرارات استوردت عدداً من الجرارات وبدأت بالتوزيع حالياً.

• هل ما يصرف لصندوق الأضرار سنوياً كاف لتغطية الأضرار التي تصيب المحاصيل الزراعية الثروة الحيوانية عند الفلاحين؟

في الحقيقة لا يصرف المبلغ الذي يرصد للصندوق كاملاً، حيث يرصد له سنوياً ١٠ مليارات، وما يتم صرفه لا يتجاوز ٢ مليار لا أكثر، لعدة أسباب، يأتي بالدرجة الأولى إلى طبيعة النص التشريعي الذي يحكم عمل الصندوق، لأن النسب التي يسمح بها القانون للتعويض لا تحوّل الصرف بنسب عالية، أي إنها لا تزيد على ٢٠ بالمئة فقط رغم مضاعفتها مؤخراً، ونسب التعويض التي حددها مرسوم إنشاء الصندوق تتراوح بين (٧ - ١٥ - ١٥) بالمئة لا أكثر.

• منذ إنشاء الصندوق إلى اليوم ما عدد المستفيدين منه؟ وهل أخذ الاتحاد إجراء لتعويض مزارعي القطن؟

بلغ إجمالي عدد التعويضات التي صرفت للفلاحين منذ تأسيس الصندوق ٦,٥ مليارات ليرة سورية حتى الآن، وبلغ عدد المستفيدين منها ٢٢٨ ألف فلاح، وإن تحديد الأضرار يتم عبر اللجان الكائنية وبموجب كشف حسنة مكائنية في المحافظات، حيث ترفع تقاريرها للجنة الفرعية المركزية، وعلى أساس ذلك يتم منح التعويضات، ولكن حقيقة نسب التعويض هي قليلة والاتحاد يطمح إلى زيادة هذه النسب لاحقاً.

وفيما يخص محصول القطن، حقيقة ضرب المحصول لدى أغلب المزارعين هذا العام، وطالبا الحكومة أمام مجلس الشعب بضرورة تعويض الفلاحين عن موسم زراعة القطن ١٠٠ بالمئة، رغم أن القانون لا يسمح بذلك، ولكن كل قانون قابل للتعديل، ونأمل أن يعتبر ما حصل مع الفلاحين بمحصول القطن جائحة وليس ضرراً،



لأنه في حال لم يتم تعويض الفلاحين كاملاً عن محصول القطن، تعتقد العام القادم سيكون هناك إحجام للفلاحين عن زراعته رغم أنه محصول إستراتيجي. ولكن في الواقع، إن أسباب خسارة الفلاحين بمحصول القطن قد لا تكون للأحوال الجوية، وربما تعود للبذار المستخدمة بكونها مهريه، وتؤكد لجميع الفلاحين أن كميات البذار المحلية متوفرة هذا العام أكثر من العام الماضي بأسعار ممتازة ومدعومة وبشكل خاص للمحاصيل الإستراتيجية.

• ما سبب وجود مبيدات زراعية مهريه في الأسواق، وكيف وصلت إلى الفلاحين؟

لا نذكر ذلك، الحدود بالجهات الأربع مفتوحة، والمناطق الزراعية شهدت وجود مبيدات زراعية وأدوية حيوانية وبيذور دخلت عبر الحدود بطريقة غير نظامية، والمبيدات التي تستخدم لدى بعض المزارعين غير مضمونة النتائج، وأحياناً تعطى نتائج عكسية، حيث جربت في محصولي القطن وبيض الأشجار المثمرة وكادت النتائج سلبية ولا فاعلية لها، وهي مهريه ذات مصدر تركي.

المبيدات الزراعية المحلية والمهريه متوفرة ومضمونة، وتوزع من خلال المراكز المعتمدة لوزارة الزراعة واتحاد الفلاحين، ولدى المنظمة مركز توزيع رئيسي في السويداء، حيث بلغت خلة مبيعاتها خلال هذا العام ٣٥ مليون ليرة، إضافة إلى وجود ٤ مراكز أخرى في محافظة طرطوس و١٠ في حمص، إضافة إلى افتتاح مركز لتوزيع المبيدات الزراعية مؤخراً في محافظة حلب.

• ما آخر المستجدات في ملف القروض المتعثرة؟ وهل سيتم منح قروض جديدة؟

منذ سبع سنوات «خلال الحرب» انخفضت نسبة تسديد القروض من الفلاحين بشكل كبير، حيث يوجد بشكل إجمالي ما يقارب ٣٧ مليار ليرة كقيمة مالية للقروض التي تشكل نمواً مالية على مقرضين من الفلاحين بسورية، ومن خلال التنسيق مع وزارة الزراعة والمصرف الزراعي بالاستناد إلى أسس معينة، تبين أن

## لا أرقام دقيقة للثروة الحيوانية في الاتحاد والوزارة

كل فلاح مقترض ولم يسد مدين إلى الجمعيات وبلغ متوسط دينه ٥٠ ألف ليرة سورية، (أي القانون رقم ١١، سواء من أسمدة أم بذار، وخلال المدة للقروض بلغ ٧٤٠ ألف فلاح في الجمعيات الفلاحية كلها).

وفيما يتعلق بموضوع منح قروض جديدة، سيتم منح القروض هذا العام للفلاح بريء الذمة فقط، وكل من دفع الذمم التي ترتب عليه بموجب القانون رقم ١١، سواء من أسمدة أم بذار، وخلال أيام سيتم إقرار مشروع قانون إعادة جدولة القروض مرة أخرى من أجل تقسيط لمدة عشر سنوات وإعفاؤها من الفوائد.

• ما واقع الثروة الحيوانية بعد الحرب لكونها جزءاً مهماً من حياة الفلاحين؟

في الحقيقة، لا إحصائيات دقيقة للثروة الحيوانية في سورية حالياً عند اتحاد الفلاحين ولا وجود لهذه الإحصاءات لدى وزارة الزراعة أيضاً. الإحصاءات المتوفرة تعود إلى عام ٢٠١١ فقط وما قبله، وهي في الواقع انخفضت بشكل كبير لأسباب عدة أولها ظاهرة التهريب، لأن أسعار «الأغنام العواس» السورية خارج القطر مرغوبة بشكل كبير جداً، إضافة إلى ضغط العصابات المسلحة على الفلاحين، ما جعلهم يبيعون ما يملكونه من ماشية بأي شكل لسهولة التنقل من مكان لآخر.

وتعمل وزارة الزراعة حالياً على موضوع الترقيم الوطني للثروة الحيوانية، وتم البدء به في بعض المحافظات منذ عام، إلا أن هناك صعوبة في عدد الأغنام لأن الذبح لأغنام مستمر، والهيف من الترقيم لأغنام الحصول على مؤشر منطقي وقريب من الواقع لإحصاء الثروة الحيوانية.

• ما دور اتحاد الفلاحين في دعم المزارعين من خلال التسويق للمنتج الزراعي؟

يتم العمل حالياً بالتنسيق مع اتحاد فلاح طرطوس، التفاوض مع الاستدقاء الروس لتصدير الحمضيات والتفاح وبعض المحاصيل الأخرى التي طلبوها إلى روسيا، وذلك من خلال مكتب التسويق والتصنيع الفلاحي عن طريق الجمعيات الفلاحية التسويقية التي يضمها

المكتب على مستوى القطر والمحافظات، وهذه الجمعيات متخصصة في الشائين الزراعي والحيواني.

إضافة إلى ذلك، يتم العمل بجهة أخرى، من خلال الجمعية النوعية التسويقية في طرطوس على فتح معبر جديد عبر معبر نصيب الحدودي منه إلى العراق، الهدف من هذه الحركة هو الترويج للمنتج الزراعي السوري رغم التكاليف الكبيرة للعبور، إلا أن الكميات التي تصدر ليست كبيرة، ولكن هي فقط تسويق للمنتج السوري، لأن ما تتمناه اليوم هو فتح المعبر الحدودي مع العراق لتطابق ذوق المستهلك العراقي مع المستهلك السوري.

• برأيكم، هل أسعار المنتجات الزراعية في السوق حالياً تتناسب مع تكاليف الإنتاج؟

إن أسعار المنتجات الزراعية وخاصة الحمضيات تباع بأقل من التكلفة، والاتحاد اليوم يقاثل في اللجنة الاقتصادية لتسعير الحمضيات والتفاح والعبئ لتتلاءم مع تكاليف إنتاجها، ولكن نلاحظ أن تدخل وزارة التجارة الداخلية عبر مؤسساتها لتقوم بشراء كميات معينة من إجمالي الإنتاج هو ليس حلاً، فعندما تقوم السورية للتجارة بشراء أربعة آلاف طن من أصل مليون طن منتج لا يحل المشكلة.

كاتحاد نطالب أن يكون دور مؤسسات التدخل الإيجابي لتحقيق التوازن السعري في السوق فقط، لأن الاستهلاك المحلي من الحمضيات يصل إلى ٤٥٠ ألف طن فقط، أما الإنتاج فيبلغ ١,٢ مليون طن، أي أن هناك فائضاً إلى الضعف، فلا بد من أسواق خارجية للتصدير.

• ما خسائر المنظمة الفلاحية خلال سبع سنوات؟

بلغت قيمة الخسائر الإجمالية للمنظمة الفلاحية بحدود ٥ مليارات ليرة سورية، شملت سلب كامل موجودات معمل الري الحديث بطلب بقيمة ٢٦٥ مليوناً بأسعار عام ٢٠١٣، وأضراراً مادية لمشروع البسيط السياحي وتوقفه عن الاستمرار، وسرقة سيارات وجرارات إضافة إلى مستودعات القطع التبديلية وأغلبية محطات الحرقوات، وإيقاف معمل تصنيع الأعلاف في منطقة الميادين بمحافظة دير الزور، إضافة إلى خروج مساحات كبيرة من أراضي المنظمة من الاستثمار الزراعي.

• ما خطة عمل اتحاد الفلاحين خلال المرحلة المقبلة؟ وهل هناك مشروعات تعملون عليها؟

نعمل اليوم من خلال المكتب التنفيذي والفرع والروابط والجمعيات بالمحافظات على تحسين الوضع المعيشي للفلاحين وإعادة تأهيل البنى التحتية ومراكز الخدمات لتثبيت الفلاحين بأراضيهم، كما أن المنظمة حالياً أعدت دراسة لعدة مشروعات استثمارية، منها معاصر زيتون ومعمل أعلاف ومعمل تصنيع وتصنيع الألبان ومعامل تصنيع العبوات البلاستيكية وآخر للعبوات المعدنية، ووحدات تخزين وتبريد الحاصلات الزراعية وغيرها، هذه المشروعات لمصلحة المنظمة الفلاحية، بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي للمنظمة وتقديم خدمات للفلاحين وإيجاد فرص عمل جديدة، ويتم الآن البحث عن مصادر لتمويل هذه المشروعات.

## «لجنة إصلاح القطاع العام» تبني مقترحات هيئة تخطيط الدولة

صالح حميدي

بعد أن تمت الموافقة في رئاسة مجلس الوزراء على المذكرة المرفوعة من لجنة القرار ٧٨٥ المكلفة بإصلاح وتطوير القطاع العام الاقتصادي والذي حددت فيها الإطار العام للعمل، اجتمعت اللجنة المتابعة لتنفيذ مهامها ووضع الآلية التنفيذية ومعايير وأدلة العمل المطلوبة وتحديد الأدوار المنوطة بالجهات العامة والخطوات اللاحقة.

من جانبه أكد وزير الأشغال العامة والإسكان رئيس اللجنة حسين عرنوس أهمية متابعة العمل والبدء بوضع آليات التنفيذ، لافتاً إلى ضرورة توزيع المهام على أعضاء اللجنة حسب الاختصاص والبيانات بما يسهم في دفع وتيرة العمل وإنجاز المطلوب منها بكل دقة منوهاً بالخبرات المتعددة لدى أعضاء اللجنة.

بدورها عرضت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاغ ورقة عمل أولية تتضمن مرحلتين، المرحلة الأولى تحضيرية يتم خلالها وضع الإطار القانوني للشركات والمؤسسات واعتماد نماذج محددة لها، لتأتي بعدها عملية التصنيف التي تعتمد على تحليل واقع الشركات والمؤسسات وفق نماذج ترسل إليها، وأشار رئيس هيئة التخطيط والمؤسسات الدولي عماد صابوني إلى الاتفاق على أن تكون البداية من الإطار القانوني ليأتي بعدها الأطر التنظيمية والمالية والعمل الميداني إضافة إلى الإطار الداعم للمضمّن التدريب وبناء القدرات.

وبين وزير المالية مأمون حمدان أن اللجنة طعنت شوطاً لا بأس به في دراسة وتحليل هذا الموضوع المهم، وفي تصريح لـ«الوطن» كشف معاون وزير الأشغال العامة والإسكان المكلف متابعة فعاليات لجنة إصلاح القطاع العام محمد سيف الدين لـ«الوطن»، بأن اللجنة تناولت مؤخراً استمارة وزارة التنمية

الإدارية الخاصة بتحليل المؤسسات العاملة في القطاع العام الاقتصادي، وتصنيفها، ووضع الأمور في نصائها وعلى السكة الصحيحة، مع مراعاة تطوير الأنظمة والتشريعات النافذة للمؤسسات لوضع معايير التقييم لاحقاً.

وبين أن ورقة التخطيط تضمنت أيضاً الاتفاق على التصنيف الجديد متضمناً الشكل القانوني الأولي المقترح وطبيعة العمل واختيار فئات طبيعة العمل وفق أفرها المتوقع في التشريعات الجديدة، وأنظمة العمل في كل صنف، إضافة إلى وضع تصور أولي بخصوص الشكل القانوني الجديد للجهات العامة.

كما شددت الورقة على ضرورة وضع مجموعة أدلة عمل لإنجاز عمليات إعادة هيكلة القطاع العام وتحديد أولويات الخدمات على الجهات العامة وفق تصنيفها ودراسة واختيار الإجراء الممكن تطبيقه على كل جهة عامة لإعادة هيكلتها وفق هذه الأولويات، ودراسة الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم عمل المؤسسات وتوضح شكل ارتباط كل مؤسسة أو شركة مع مجموعة من الشركات العامة وتقديم الخدمات العامة وتحديد مجموعة القوانين والأنظمة التي تخضع لها ومعالجة موضوع إدارة الموارد البشرية والعمالة الفائضة والتفكير في إحداث مؤسسة لاستيعاب وتدريب وإعادة استخدام جزء منها في بعض الشركات بعد إعادة هيكلتها.

وأبرز ما تضمنته الورقة بحسب سيف الدين ضرورة وضع إطار قانوني فعال لإدارة عملية تحويل المؤسسات والشركات إلى كيانات اقتصادية، وذلك عبر جهة يجري تحديدها وتمتع بالصلاحيات اللازمة بموجب تشريع خاص بإعادة الهيكلة، والعمل على إعادة الهيكلة المالية على التوازي مع إعادة الهيكلة التنظيمية في كل مؤسسة وشركة وبحث القضايا المتعلقة بالملكية.

## هيئة الاستثمار: بسبب البنى التحتية وأسعار الطاقة

# ١٢ مشروعاً للطاقة بتكلفة ١٧٩٦ مليار ليرة لم ينفذ منها شيء!

علي محمود سليمان

صرّحت مديرة الدراسات في هيئة الاستثمار السورية ندى لايقة لـ«الوطن» أن مشاريع الطاقة هي من أهم المشاريع الجاذبة للمستثمرين، وكل الوفود التي زارت الهيئة كانت تسأل باستمرار عن مشاريع الطاقة في سورية، ولكن فعلياً لم يتم تنفيذ أي مشروع من مشاريع الطاقة المشفلة في سورية منذ العام ١٩٩١، وذلك لتعدد هذه المشاريع بالعديد من المعوقات.

وبحسب بيانات هيئة الاستثمار فإن جميع المشاريع الاستثمارية للطاقة والمشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار منذ العام ١٩٩١ ولغاية ٢٠١٨/١١/٢٠ (خلال فترة نحو ٢٧ عاماً) هي مشاريع تحت مظلة الرسوم رقم ٨/، بينما يوجد مشروع واحد تحت مظلة القانون رقم ١/٠، وهو في محافظة الحسكة ١٢ مشروعاً، بتكلفة استثمارية إجمالية تبلغ حوالي ١٧٩٦ مليار ليرة سورية، وتشغل ٤٣٩٧ عمالاً، وهي موزعة على ٤ مشاريع في محافظة حمص، ٣ مشاريع في محافظة السويداء، ومشروعين في محافظة طرطوس، ومشروع واحد في محافظة درعا، ومشروع في ريف دمشق، ومشروع في الحسكة، بينما توزعت حسب نوع الطاقة إلى ٦ مشاريع طاقة وحية، و٦ مشاريع طاقة شمسية ولوالمط كهروضوئية.

ولفت لايقة إلى وجود عدة معوقات تسببت بتعثر وتفتت هذه المشاريع، منها مدى قربها من الشبكة الكهربائية، وصعوبات تتعلق بالبنية التحتية للأراضي المخصصة لهذه المشاريع ففي إحدى المشاريع لم تنتج تجربة تثبيت قواعد العنقافات الريحية نتيجة أن المنطقة صخرية ومن الصعوبة الحفر فيها، إضافة إلى أن بعض المستثمرين الذين شملوا مشاريع الطاقة أحجموا عن التنفيذ لعدم

رضاهم عن السعر المحدد لبيع الكيلو واط الساعي المنتج من هذه المشاريع، حيث إنه وفق القانون: كل مستثمر لمشروع من مشاريع الطاقة ملزم بالبيع للحكومة حصراً، وبحسب بعض هؤلاء المستثمرين فإن السعر غير مجد لهم، وخاصة أن المستثمر بشكل عام يبحث عن استرداد رأس المال في فترة قصيرة، ولكن في مشاريع الطاقة فإن فترة استرداد رأس المال لا تكون قصيرة.

وبيّنت مديرة الدراسات أن كل الوفود التي تزور الهيئة تبحث عن فرص مشاريع الطاقة ويتقدمون بطرح العديد من الاستفسارات المتعلقة بهذه المشاريع من التكاليف والأسعار وفترة استرداد رأس المال وصيغة التعاقد مع وزارة الكهرباء وغيرها من الجوانب، وهي مشاريع تشهد طلباً من جميع المستثمرين المحليين والأجانب، مؤكدة أن



هيئة الاستثمار ترحب بكل مستثمر يقدم بفرصة مشروع استثماري في مجال الطاقة ويقدم بجدوى اقتصادية لهذا المشروع.

وحول العام الحالي أشارت لايقة إلى أنه تم تشميل مشروعين للطاقة فقط خلال العام ٢٠١٨، وهما مشروع الطاقة الشمسية - الكهروضوئية في محافظة ريف دمشق بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي ٦ مليارات ليرة سورية ويشغل ٢٠ يدا عاملة، والمشروع الثاني في محافظة طرطوس وهو مشروع للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بتكلفة استثمارية أكثر من ١,٦ مليار ليرة سورية وهو يشغل ١٥ يدا عاملة، مشيراً إلى أن معيار التنفيذ لا يتوقف على تدشين المشروع ولكن يجب أن يقدم المستثمر سجلاً عن بدء الإنتاج في مشروع حتى يتم إرسال لجنة إلى المشروع والتأكد من بدء الإنتاج.